

ضمن فعاليات «الوطني للثقافة» في «إكسبو دبي»

«صناعة الأقنعة».. ورشة تعليمية تطلق العنان لخيال الأطفال



زوار جناح الكويت من الأطفال



اندماج الأطفال خلال الورشة



الأطفال يستمتعون بصناعة الأقنعة

قدمت الورشة رئيس قسم التربية الفنية في مدرسة هشام ابن أمية التابعة لوزارة التربية الكويتية ماجدة السالم.

من شهر فبراير الجاري تعليم الأطفال طرق صناعة الأقنعة وأساسيات ابتكار الأشغال الفنية اليدوية.

الكويت المشارك في معرض «إكسبو 2020 دبي».

من الأطفال لتشكيل وتلوين الأقنعة وتحويلها إلى قطع فنية وذلك ضمن فعاليات المتواصلة عبر جناح دولة

خلال ورشة عنوانها «صناعة الأقنعة» أطلق المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أمس العنان لخيال مجموعة



فرحة صناعة الأقنعة



طفلة تشارك في ورشة الاقنعة



طفلة تزور جناح الكويت وتضع قناعها

تتمتات

الناصر يحظى

الأسبوعي أمس، برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، شئون مجلس الأمة، وإطلاعه بهذا الصدد على كتاب رئيس المجلس الوجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء المرفق به الاستجواب المقدم من النائب شعيب المؤيزري، والوجه إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، والذي سيصدر على جدول أعمال أول جلسة اليوم الثلاثاء.

وقد استعرض مجلس الوزراء المحاور الأربعة الواردة بصحيفة الاستجواب، واستمع بهذا الصدد إلى شرح قدمه الوزير الناصر، حول فحوى الاستجواب وحيثياته وجميع النقاط التي وردت فيه موضحاً كافة الحقائق والبيانات المتعلقة بالمحاور الأربعة.

وقال مجلس الوزراء في بيانه الصادر عن اجتماعه أمس: إنه «ومع التسليم بأن الاستجواب حق دستوري للنائب يكفله الدستور، فإن مجلس الوزراء يؤكد حرص الحكومة على مؤازرة الشيخ د. أحمد ناصر المحمد وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ودعمه والتضامن معه، لمواصلة جهودته المخلصة في عمله الوزاري في خدمة الوطن والمواطنين، متمنياً له التوفيق والسداد».

وكان مجلس الوزراء قد استهل اجتماعه بالترحيب بعودة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، إلى أرض الوطن، بعد قضاء إجازته خاصة خارج البلاد، سائلاً المولى العلي القدير، أن يديم على سموه رعاه الله موفور الصحة والعافية والعمر المديد، وأن يحفظه بكرم عنايته ورعايته.

ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير التجارة والصناعة ووزير الصحة بالنائب فهد الشريعان، حول آخر مستجدات وتطورات الوضع الصحي في البلاد، والذي بدأ يشهد انحفاً ملحوظاً في أعداد الإصابات اليومية وارتفاعاً في أعداد المتعافين ولله الحمد.

وقد دعا مجلس الوزراء المواطنين والمقيمين كافة إلى الاستمرار في أخذ الحيطة والحذر وضرورة الالتزام بتطبيق الاشتراطات الصحية وعدم التهاون، وذلك لحد من انتشار الوباء.

في سياق آخر أطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي بشأن تحديثات السيولة والحلول المستدامة لأزمة التمويل الإسكاني، واستمع بهذا الصدد إلى شرح قدمه وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد، الذي أكد على أهمية هذا الموضوع كونه يحظى باهتمام الحكومة للقضية الإسكانية.

وقد أشاد المجلس بالمرئيات الواردة بالعرض المرئي، التي تهدف إلى تدليل كل ما تواجهه القضية الإسكانية، ووضع الحلول المستدامة لمعالجة أزمة التمويل الإسكاني.

في سياق آخر أطلع مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن تقرير جهاز متابعة الأداء الحكومي، بشأن مقترح معهد الكويت للأبحاث العلمية بتأسيس شركة لانتاج وتسويق ابتكاراتها العلمية، وقرر تكليف معهد الكويت للأبحاث العلمية بتحديث دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بتأسيس شركة واحدة تقوم بإنتاج وتسويق جميع ابتكاراته العلمية، والتنسيق مع إدارة القوى والتشريعية لتحديد الأداة القانونية المناسبة لتأسيس الشركة وموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر، وذلك خلال شهرين من تاريخه.

الانفتاح الكامل

مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 90 في المئة.

وأوضح السند أنه تم تسجيل حالة وفاة واحدة

جاء الإصابة ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2511 حالة، مبيّناً أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 91 حالة، في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها ولا تزال تتلقى الرعاية اللازمة 52698 ووصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد 19» إلى 532.

وذكر أن عدد المسحات التي تم إجرائها بلغ 31464 ليصبح مجموع الفحوصات 7142068 مشيراً إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 13,6 في المئة.

من جهة أخرى أعلنت الوزارة عن فتح باب التظلمات لمكافآت الصفوف الأممية لموظفيها، فور الانتهاء من إجراءات الصرف كاملة.

وأكدت الوزارة في تعميم إداري أنها مستمرة في تلقي إقرارات وتعهدات الدفعة الثانية من الصفوف الأممية، حتى يوم 13 فبراير الجاري.

ودعت الوزارة جميع قطاعاتها إلى ضرورة تسجيل الإقرار من خلال تطبيق «Q8seha»، على أن يتم تسليمها في مسرح الوزارة في السرداب بمقر ديوان عام الوزارة بمنطقة الصليبخات، من الثامنة صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً.

«القوى العاملة»

أن ذلك يأتي بعد فتح الباب لإصدار أذونات العمل لمن بلغ عمر الستين عاماً فما فوق، من حملة شهادة الثانوية العامة فما دون وما يعادلها، من شهادات بتاريخ 24 يناير الفائت.

المغرب: الآلاف

بالقرب من قرية إغران التي كان يقطنها الطفل البالغ من العمر خمس سنوات في محافظة شفشاون.

وكان ريان سقط في بئر على عمق 32 متراً في 2 فبراير ما أثار جهوداً مضنية لإنقاذه لفتت الانتباه في جميع أنحاء العالم.

وتجمع في المغرب المئات عند البئر وتبع آلاف آخرون جهود الإنقاذ عبر الإنترنت.

ونقلت وكالة فرانس برس عن أحد أقاربه قوله: «الصمت مروع هذا الصباح في القرية».

وعندما سحب الصبي من البئر مساء السبت قبل إنقاذه في البداية بهتافات من الحشود.

لكن هذا تحول بعد دقائق إلى حزن عندما أعلن انتهاء إنقاذه، ثم أعلن نبأ وفات ريان.

وتابع مهمة الإنقاذ مشاهدون في جميع أنحاء العالم - وبعد وقت قصير من إعلان الوفاة، بدأ الناس بإغراق عبارات المأساة والعزاء على أسرة ريان.

وعبر الناس على وسائل التواصل الاجتماعي عن تعاطفهم وحزنهم حينما كان هاشتاغ أنقذوا ريان منتشراً.

واتصل العاهل المغربي، الملك محمد السادس، بوالدي الصبي وقدم لهما أعمق تعازيه.

وأشاد البابا فرنسيس، في تعليق له معرباً فيه عن حزنه، بالطريقة «الجيدة» التي عمل بها الناس «معاً لإنقاذ الطفل».

ووقف اللاعبون والمشجعون في نهائي كأس الأمم الأفريقية الأحد في الكامبيون دقيقة صمت حداداً على ريان.

وكان والد ريان، خالد، يعد البئر عندما سقط الصبي.

ورأى أفراد الإنقاذ أن توسيع العمود الضيق لبئر المياه أمر خطير للغاية، بسبب نوع التربة المكونة من مزيج صخري ورمل.

واستخدموا بدلاً من ذلك جرافات لشق خندق ضخم

بجوار البئر.

وحاول أفراد الإنقاذ توفير الأكسجين والطعام والماء للصبي، لكن لم يتضح إن كان استطاع استخدامها.

وأظهرت صور النقطت الخمسين من كاميرا أنزلت إلى البئر أن الصبي كان حياً وواجياً، لكن لم يرد بعد ذلك أي تحديث بشأن حالته الصحية.

وقال والده مساء السبت «نشكر جلالة الملك والسلطات وكل من ساعدنا، والحمد لله، واللهم ارحم الموتى».

العراق: الكتل

النواب عن حضورها.

وكان مجلس النواب العراقي قد دُعي إلى الالتئام أمس لانتخاب رئيس للجمهورية خلفاً لبرهم صالح، لكن مقاطعة بعض الكتل والنواب أذرت بتأجيل الجلسة.

يذكر أن النصاب القانوني لعقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية في العراق، هو ثلثا النواب البالغ عددهم 329 عضواً. لكن حضر فقط 58 نائباً، بحسب الدائرة الإعلامية لمجلس النواب.

وسبق مواقف المقاطعة إعلان القضاء العراقي تعليق ترشيح أحد أبرز المرشحين إلى الرئاسة هوشيار زبيري نتيجة شبهات فساد.

وبناء على دعوى مقدمة من أربعة نواب، قررت المحكمة الاتحادية العراقية، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد، الأحد «إيقاف إجراءات انتخاب هوشيار زبيري مؤقتاً لحين حسم دعوى» رفعت بحقه تتصل باتهامات بالفساد موجهة إليه.

وكانت كتلة مقتدى الصدر «التي تضم 73 نائباً» تدعم زبيري. وأعلنت مقاطعتها الجلسة قبل صدور قرار المحكمة، بينما دعا الصدر إلى التوافق على مرشح رئاسي.

ومساء الأحد، كشف «تحالف السيادة» الذي يضم 51 نائباً بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وهو حليف للتيار الصدري، مقاطعته الجلسة. كما أعلنت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي ينتمي إليها زبيري والمؤلفة من 31 نائباً، مقاطعتها «لمقتضيات المصلحة العامة وبهدف استكمال مشاورات».

وتعكس هذه التطورات المتسارعة حدة الخلافات السياسية التي يشهدها العراق منذ الانتخابات التشريعية التي أجريت قبل زهاء أربعة أشهر، وانتهت بفوز كبير للتيار الصدري وبترجع للكتل الموالية لإيران.

ومنذ أول انتخابات متعددة شهدتها البلاد في 2005 ونظمت بعد الغزو الأميركي الذي أدى إلى سقوط نظام صدام حسين في 2003، يعود منصب رئيس الجمهورية تقليدياً إلى الأكراد، بينما يتولى الشيعة رئاسة الوزراء، والسنة مجلس النواب. ويتنافس نحو 25 مرشحاً على منصب رئاسة الجمهورية العراقية، وكان الاعتقاد يسود بأن المنافسة ستتحصر فعلياً بين زبيري والرئيس الحالي برهم صالح الذي ينتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني.

المجلس الأعلى

وقال بوزاخر لقناة الجزيرة إن التعليمات بإغلاق مقر

المجلس غير شرعية ولا تستند إلى القانون، ورأى أن ما حدث أمر خطير، ومحاولة للاستيلاء على المجلس من دون أي شرعية.

وحمل رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزارة الداخلية التونسية مسؤولية ما حدث، مشيراً إلى أن رجال الأمن

أبلغوهم بوجود تعليمات بغلق مقر المجلس من دون

الإفصاح عن مصدر هذه التعليمات.

وكان بوزاخر قال في تصريحات إعلامية في وقت سابق أمس إن السلطة مرت من الوعيد إلى التنفيذ، مؤكداً أن أعضاء المجلس سيواصلون عملهم سواء من داخل مقره أو من خارجه.

كما أكد أن القول إن المجلس أصبح من الماضي لا يخول أي سلطة إنفاذ القانون.

وكان الرئيس التونسي أعلن الجمعة الماضي - خلال اجتماع في وزارة الداخلية - أن المجلس الأعلى للقضاء بات في عداد الماضي، وأنه يعتزم إصدار قانون أو مرسوم مؤقت بشأن تسيير، داعياً أنصاره للظاهر تأييداً لقراره.

وتظاهر أمس الأحد مؤيدون لسعيد في محيط مقر المجلس الأعلى للقضاء بالعاصمة التونسية، معبرين عن دعمهم توجه الرئيس نحو حل أعلى هيئة قضائية في البلاد.

وفي ردود الفعل على إغلاق أبواب المجلس الأعلى للقضاء، أعلن رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي انطلاق مشاورات بين الهيئات القضائية لاتخاذ ما سمها الخطوات التضالسية اللازمة لحماية المرفق القضائي وحرمة المحاكم.

وحذر الحمادي - في حديث إذاعي - من استهداف القضاة، لا سيما بعد خطاب الرئيس التونسي، قائلاً إن الرئيس لا نية لديه للإصلاح، إنما يريد ضم السلطة القضائية بكيفية المؤسست.

وقالت رئيسة نقابة القضاة التونسيين أميرة العمري -في تصريح لإذاعة محلية- إن إصلاح القضاء لا يعني إدخاله تحت جلاب السلطة التنفيذية.

وفي الإتحاد نفسه، أصدرت جمعية القاضيات التونسيات بياناً عبرت فيه عن تمسكها بالمجلس الأعلى للقضاء بوصفه مؤسسة دستورية وإحدى ركائز الدولة، وأكدت أن كل مساس باستقلالية السلطة القضائية يعد انتهاكاً للمبادئ الدستورية.

ووصفت خطاب الرئيس قيس سعيد بأنه محاولة لتركيب القضاء واستضعاف السلطة القضائية.

وقال عميد الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين إبراهيم بوربالله إنه ينتظر صدور مرسوم رئيس الجمهورية بشأن حل مجلس القضاء ليتفاعل معه.

وأضاف أنه سيتم التعامل مع القرار بإيجابية، مؤكداً أن أعضاء المحامين كائنات طالبات بعبادة النظر في هذا المجلس على أسس صحيحة، لا على أساس ما سمّاهن محاصصات حزبية.

وعبر رئيس المجلس الأعلى للقضاء عن أسفه لتغيير عميد المحامين موقفه بشأن حل المجلس، متمنياً ألا يكون موقفه على خلفية تموضع جديد، حسب تعبيره.

وكان بوزاخر ردّ على تصريحات سعيد، وقال -في مقابلة مع الجزيرة- إنه لا وجود لأي آلية قانونية أو دستورية مشروعة تسمح للرئيس بحل المجلس.

واتهم الرئيس بالتحريض على القضاء بدعوة المواطنين للتظاهر، وأضاف أن الرئيس يريد أن يستبدل القضاء بمؤسسة غير منتخبة من قبله.

كما رفض المجلس الأعلى للقضاء إعلان الرئيس سعيد عزمه حل المجلس في غياب أي آلية دستورية وقانونية تجيز ذلك، ورفض ما سمّاه المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية وبالأمان الوظيفي للقضاة وانتهامهم بالتقصير.

ودعا المجلس - في بيان- إلى الكف عن مغالطة الرأي العام حول مهمة المجلس وعلاقته بالبت في القضايا المنشورة أمام المحاكم، وتعهده بمواصلة عمله، داعياً كل القضاة إلى التمسك بمجلسهم والدفاع عن وضعه الدستوري.

كما أعلنت جمعية القضاة التونسيين - في بيان سابق- رفضها الشديد لكل محاولات المساس بالسلطة القضائية وبالمجلس الأعلى للقضاء من قبل الرئيس التونسي.

وفي السياق، عبرت جمعية القضاة التونسيين الشبان عن إدانتها إعلان الرئيس بشأن المجلس الأعلى للقضاء، ونددت أحزاب التيار الديمقراطي والجمهوري والكتل ورئيس البرلمان محمد راشد الغنوشي بإعلان سعيد، ورأت فيه خطوة لتقويض استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية.